جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	اسعد خليل لازم				
أسم المشرف	أ.م.د.محمد حلو داود الخرسان				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	تفعيل دور الرقابة الخارجية على مشاريع الموازنة الاستثمارية للحكومات المحلية بحث تطبيقي في حكومة محافظة ذي قار المحلية"				
السنة	٢٠١٤				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تمثل الموازنة الإستثمارية مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الاستثماري في الوحدات الخدمية، وان إعدادها وتنفيذها لابد إن يكون جزءً مكملاً من التخطيط ذاته، لان التخطيط لا ينتهي بوضع الخطة وإنما يتضمن متابعة تنفيذها، لذلك لابد من الرقابة الفاعلة والكفوءة على تقديرات واجراءات صرف المبالغ المعتمدة للمشاريع الاستثمارية. وتكمن مشكلة البحث في إن الحكومات المحلية تعاني من وجود التلكؤات والمشاكل التي تواجه تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية بسبب أعتماد موازنة البنود والتي لايمكن من خلالها قياس كفاءة أداء تلك الوحدات الحكومية من جانب, والقصور في اجراءات الرقابة على المشاريع الاستثمارية من جانب اخر, فضلاً عن عدم معالجة الحكومات المحلية للمخالفات المثبتة في تقارير الجهات الرقابية. وتأتي أهمية هذا البحث من اهمية الدور الذي تقوم به الحكومات المحلية وتزايد حجم الأموال والمشاريع التي تدار من قبل تلك الحكومات ضمن تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية الذي تشكل نسبة عالية من تخصيصات الموازنة العامة للدولة وأثر تلك المشاريع في الاقتصاد الوطني. وقد سعى الباحث إلى بيان دور ومسؤولية جهات الرقابة الخارجية في الرقابة على تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية للحكومات المحلية وبما يؤمن التنفيذ السليم لتلك المشاريع , وتسليط الضوء على حالة الإرباك والقصور في تنفيذ الموازنة الاستثمارية للحكومات المحلية وتقويم اجراءات الرقابة الخارجية على عملية تنفيذ تلك الموازنة , ودراسة إمكانية تطبيق بعض الآليات مثل تطبيق برامج تدقيقة ورفع التقارير الدورية التي تؤدي إلى رفع مستوى العمل الرقابي للحد من حالات القصور والارباك في عمل الحكومات المحلية والحد من الهدر في الاموال العامة . وأستند البحث على فرضيات تكامل عمل أجهزة الرقابة الخارجية واستخدام الرقابة الفاعلة والكفوءة على تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية, واعتماد موازنة البرامج والأداء أو الموازنة التعاقدية, والتزام الحكومات المحلية بمعالجة الملاحظات				

	والمخالفات المثبتة في تقارير الجهات الرقابية يساعد على تحسين أداء تلك الحكومات والحد من الهدر في الأموال العامة ويساهم في التنفيذ السليم لتلك المشاريع وضمان الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	اكرم لطيف شكر			
أسم المشرف	أ.م.د. هاشم حسن حسين التميمي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	مدى التزام مراقب الحسابات بمعايير التدقيق والتوكيد الدولية واثرها في موثوقية البيانات المالية			
السنة	٢٠١٤			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الى تسليط الضوء على أهم معايير التدقيق و التوكيد الدولية المتعلقة بموثوقية البيانات المالية . والأشارة الى اهمية توفير ادلة تدقيق محلية قابلة للتوحيد مع مثيلاتها الدولية ويشجع ذلك على توفير معلومات ذات اداء عالي الجودة (مالية وغير مالية) ضمن المنظمة . وبرزت مشكلتين للبحث اولاً : قلة اهتمام مراقبي الحسابات بمتطلبات معايير التدقيق والتوكيد الدولية التي تعمل على أضفاء الثقة, والموضوعية في القوائم المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية , وهذا يؤثر سلباً في انجاز مهام التدقيق الموكلة إليهم . وثانياً : هوعدم شمولية اجراءات التدقيق لكافة المتطلبات الجوهرية لمعايير التدقيق والتوكيد الدولية . في ضوء ذلك فأن البحث يستند على فرضيتين رئيسيتين مفادهما اولاً : إن تأهيل مراقب الحسابات على وفق معايير التدقيق , وعمليات التوكيد الدولية يساهم في تحقيق الموثوقية في القوائم المالية التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة . وثانياً : ان أعتماد أجراءات تدقيق شاملة لكافة المتطلبات الجوهرية على وفق معايير التدقيق والتوكيد الدولية يساهم في تحقيق فاعلية , وجودة التدقيق . ولغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم اختبار الفرضية في الشركة العامة للحبوب , والشركة العامة			

	للبيطرة , والشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية المساهمة

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**رائد محمد علي**			
أسم المشرف	**أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**أثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية ((دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية))**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعد التحفظ المحاسبي من احد المفاهيم والعناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية ، ويتمسك المحاسبون بهذا المحدد او الاستثناء حتى في وقتنا الحاضر ، ويلقى تطبيقه اهتمامًا خاصًا من قبل مراقبي الحسابات للحكم على تداعيات الإدارة في إعداد تقاريرهم المالية ، وخصوصا بان تلك التقارير يغلب على بعض بنودها طابع الشك وعدم التأكد عند إعدادها جراء استخدام الإدارة مفهوم التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية ، إلى أن أصبح الالتزام به أساساً في تمييز الشركات حسب درجة شفافية قوائمها المالية ومعيارا لتصنيف الشركات المساهمة حسب مستوى تحفظ سياساتها المحاسبية ، فضلا عن مدى تأثير هذا (المحدد) على جودة التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات . لذا يحاول البحث على معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمستوى التحفظ المحاسبي للسياسات المحاسبية عند اعداد قوائمهم المالية ، وما هو طبيعة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاسه على تقرير مراقب الحسابات ، فضلا عن ما هو تأثير التباين في مستوى التحفظ المحاسبي على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات . لذلك كان هدف البحث هو قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومساعدة واضعي المعايير المحلية والأنظمة المحاسبية في التعرف على أثار نسب التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية المتخذة من قبل الإدارة على القوائم المالية ليتسنى لهم وضع نسب موضوعية وعادلة تنسجم مع الواقع العملي للشركات بهدف تحقيق**			

	الحماية للمستخدمين والحد من بعض الادارات في استغلال المرونة المتاحة للمعايير المحلية والأنظمة المحاسبية في إدارة أرباحها ، فضلا عن دراسة وتحليل اثار مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات. **وقد استند البحث إلى فرضية مفادها أن التزام الشركات المساهمة العراقية على مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية يؤدي إلى مصداقية وموضوعية المعلومات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية وبالتالي سوف ينعكس ايجابيا على تقرير مراقب الحسابات**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**رجاء محمد عبد الرحيم**			
أسم المشرف	**أ.د.عبد الصاحب نجم عبد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	√ **دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور التخصص المهني لمراقب الحسابات في تقدير المخاطر وتحسين جودة التدقيق** **بحث تطبيقي في شركة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل/مساهمة خاصة**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تُـعـدَ مهنة تدقيق الحسابات مهنة اجتماعية تسعى الى تقديم الخدمة للاخرين, ويمثل تخصص مراقب الحسابات المهني احد المداخل التي اتبعت في ممارسة مهمة التدقيق وقد سعت الدراسة الى بيان دور التخصص المهني والقطاعي لمراقب الحسابات في قطاع نشاط معين كالقطاع المصرفي في تقدير المخاطر بكفاءة وفاعلية عالية وبالتالي الوصول الى الحد الادنى للمخاطر التي تواجه مراقب الحسابات لدى عملية التدقيق وتأثيرها في جودة العمل التدقيقي دون الحاجة الى الاستفادة من عمل الخبير الذي قد يكون تابعاً للمنشأة بطريقة ما, ويُعـدَ التخصص المهني والقطاعي لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات هو احد المداخل الحديثة في تطوير المهنة واستمرارها في سوق العمل في ظل التنافس المتزايد وانفتاح السوق والحصول على حصة سوقية في مجال المهنة, وتُعـدَ الخبرة التراكمية لفترات متتابعة والهيكل المعرفي المتخصص والتطوير المستدام لأنظمة دعم الخبرات والتي تجعل مراقبي الحسابات قادرين على تقديم خدمات تدقيق تتميز بجودتها العالية في اكتشاف الاخطاء**			

	المادية المحتملة والحد من الغش, وتتمثل مشكلة البحث بقيام عدد كبير من مراقبي الحسابات بتدقيق شركات من قطاعات عمل مختلفة ذات خصوصية عالية في انشطتها مثل (المصارف, شركات التأمين, شركات تمويل, مستشفيات, فنادق, وغيرها من القطاعات) دون ان يكون لديهم المعرفة والخبرة الكافية بطبيعة مخاطر الاعمال التي تواجهها مما يؤدي الى ارتفاع مخاطر التدقيق وهو ما ينعكس سلباً في جودة عملية التدقيق وسلامة الرأي المهني لمراقب الحسابات. وقد توصلت الدراسة الى انه توجد معرفة وخبرات متراكمة نتيجة المدد الزمنية الطويلة التي يقضيها مراقب الحسابات في تدقيق نشاط عمل معين ولكن لايوجد هناك مراقبي حسابات متخصصين في قطاع معين وانما يقومون بتدقيق جميع القطاعات, وان هذه المعرفة والخبرة اسهمت في تحديد مخاطر التدقيق بمستوى مقبول ولكن لا يوجد هناك مكتب تدقيق يقوم بتدقيق قطاع او نشاط واحد فقط وانما هناك تنوع في اعمال التدقيق في سوق العمل.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	رضا نوار كحيط			
أسم المشرف	أ.م.د.سعد سلمان عواد المعيني			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	مسؤولية المدقق الخارجي عن تقويم ضبط الجودة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم ٤٤٠٠ (دراسة تطبيقية في شركة واسط العامة للصناعات النسيجية)			
السنة	٢٠١٤			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد نظم ضبط الجودة وسيلة لتطوير اداء الوحدات الاقتصادية الساعية إلى تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وقد حققت هذه النظم نجاحات باهرة وملفتة للنظر في العديد من الشركات العالمية الأمريكية واليابانية والأوروبية والعربية وبات في الوقت الحاضر مطلباً ضرورياً لنجاح الوحدات الاقتصادية وجعلها الهدف الأساس في ظل عالم متغير يسوده التنافس في تقديم الخدمات والسلع بصورة أفضل. كما إن التدقيق وفقاً لأسلوب التكليف الخاص بات من الأساليب الحديثه في التدقيق وتقويم الأداء لأنشطة محددة ، ومن الضروري لمهنة التدقيق الاستجابة لمفهوم نظم			

	ضبط الجودة وتوسيع نطاق عملها ليشمل فحص نظم ضبط الجودة نفسها ، الأمر الذي يفرض معه ضرورة الاهتمام بمهارات المدققين واحتياجاتهم من التدريب والتعليم المهني المتطور، سعياً للتكيف مع متطلبات تدقيق نظم ضبط الجودة. **وتأتي أهمية البحث من أهمية تطبيق نظم ضبط الجودة في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد برامج** **وخطط لتنفيذ ضبط الجودة بشكل عام وفي الوحدات الاقتصادية العراقية بشكل خاص ، مما يترتب** **عليها التقييم المستمر لتلك البرامج والخطط لاعطاء صورة واضحة عن نظم ضبط الجودة والفوائد التي تجنيها الوحدات الاقتصادية جراء التطبيق الصحيح. وهناك جملة من الأهداف للبحث من أهمها بيان إجراءات وقدرة المدقق على فحص النظم الخاصة بضبط الجودة في الوحدات الاقتصادية العراقية ومعرفة مدى توافق تلك الإجراءات مع متطلبات معيار** **التدقيق الدولي رقم (٤٤٠٠).** **واستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها، تتوافق عملية فحص ممارسة إدارات الوحدات الاقتصادية العراقية لإعمال التخطيط والتنفيذ والرقابة على برامج وخطط ضبط الجودة مع معايير التدقيق الدولية ذات الاعتبارات الخاصة وخصوصا معيار (٤٤٠٠) لتحديد العلاقة بين الامتثال لإجراءات ضبط الجودة وفاعلية وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية.** **وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تتعلق** **بموضوع البحث ومجال تطبيقه ومن أهمها بإمكان المدقق وفقا للتكليف الخاص اختبار خطط وبرامج** **وأهداف وإجراءات إدارة الوحدة الاقتصادية للحصول على شهادة المطابقة وتحديد مدى الحاجة لنظم** **الجودة ومدى قدرتها في تطبيق تلك النظم كما يمكن للمدقق المساهمة في تحقيق أهداف نظم**

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**
أسم الباحث	**شيماء صباح عودة**

أسم المشرف	**أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	ماجستير		**√ دكتوراه**		
عنوان البحث	**أنموذج مقترح لعمل الفاحص القانوني و دوره في الحد من حالات الاحتيال والفساد دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي**				
السنة	**٢٠١٤**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**لا يكاد ينقضي يوم دون سماع أخبار إما عن إساءة استخدام الإدارة للمعايير المحاسبية أو عن وجود تحريفات جسيمة في البيانات المالية لم يتم اكتشافها من قبل مراقب الحسابات ، الأمر الذي تسبب في مطالبة العديد من الشركات في الآونة الأخيرة بإعادة نشر قوائمها المالية وإعادة الإعلان عن نتائجها المالية. ومثل هذه الأفعال تطرح التساؤل حول الدور الذي يجب أن يؤديه مراقبي الحسابات مما دعا الجهات المسؤولة عن وضع معايير التدقيق إلى إلقاء مسؤولية متزايدة على مراقبي الحسابات من أجل الاهتمام بمخاطر الاحتيال The Risks of Fraud عند مراجعتهم للقوائم المالية، فضلا عن مطالبة مجلس الإشراف العام على مهنة المحاسبة والتدقيق بالولايات المتحدة بضرورة امتلاك المحاسبين القانونيين القائمين بعمليات التدقيق لمهارات قوية في مجال الفحص القانوني ، الا ان هذه المتطلبات تحتاج الى تحديد الاشخاص القائمين بهذه الاعمال والمهارات والخبرات لتي يمتلوكها.** **وهدف البحث الى التعرف على مفهوم الفاحص القانوني ومؤهلاته ومهاراته ومنهجية عمله تسليط الضوء على مفهوم الاحتيال و ظاهرة الفساد المالي والإداري وأنواعه ومظاهره والتعرف على القوانين والأنظمة والمعايير الخاصة بالاحتيال والفساد وتقنيات التحري عنه ، وقد بني هذا البحث على أنموذج تطبيقي لعمل الفاحص القانوني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي بكونه مؤسسة تدقيق عليا من مهامها مكافحة الاحتيال والفساد للحفاظ على المال العام من سوء الهدر والتصرف ، انطلاقا من مشاكل البحث المتعلقة بوجود الكثير من حالات الاحتيال والفساد المالي والاداري التي تؤثر سلبا في المحافظة على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه فضلا عن أحتواء البيانات المالية على تحريفات جوهرية نتيجة عدم كفاية اجراءات التدقيق الخارجي لاكتشاف حالات الاحتيال والفساد مما يؤثر على الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات بشأن عدالة ووضوح البيانات المالية.**				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**

القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	طارق حامد سرحان
أسم المشرف	أ.م.د.صلاح صاحب شاكر البغدادي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ ماجستير | √ دكتوراه
عنوان البحث	دور المدقق الخارجي في تقويم أداء مشاريع البناء والتشغيل والتحويل(B.O.T) بحث تطبيقي في الشركة العامة للسمنت الجنوبية
السنة	٢٠١٤
اللغة	العربية
الخلاصة	تعد مشاريع البناء والتشغيل والتحويل(B.O.T) شكلاً من أشكال تمويل المشاريع من جانب القطاع الخاص، إذ إنه يقدم حلاً لمشكلة تمويل مشروعات البنى الأساسية. وبموجبه تحصل الحكومة على مشروع جاهز من غير أن تلجأ إلى الأقتراض أو إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتحميل الموازنة مزيداً من الأعباء. ويؤدي نظام عقد (B.O.T)إلى إتاحة فرص كبرى لإنشاء المشاريع العامة وتحسينها وتطويرها وتمويلها عن طريق القطاع الخاص مع تجنيب الموازنة العامة للدولة زيادة الانفاق العام. فبدلاً من أن تقوم الدولة بتأخير تنفيذ المشاريع الحيوية الضخمة إلى حين تأمين التمويل اللازم لتلك المشاريع، تلجأ إلى نظام الـ (B.O.T) للمباشرة في تنفيذها من غير تحمّل أعباء مالية إضافية. إذ يتحمَّل الملتزم وحده مهمة تأمين التمويل اللازم لدفع تكاليف إنشاء المرفق العام ومصاريف إدارته وصيانته طوال مدة العقد. لذا تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح الآلية التي تعمل بها مشاريع البناء والتشغيل والتحويل والجهات التي يمكن أن تتولاها وواجبات كل جهة وأساليب التنسيق فيما بينها مما ينعكس سلباً على تنفيذ تلك المشاريع فضلاً عن عدم إعطاء دور للمدقق في تقويم أداء تلك المشاريع للتحقق من مدى نجاحها والاستفادة منها وعدم وجود برامج تدقيقية لتقويم الأداء تتناسب وخصوصية تلك المشاريع، مما يؤدي الى عدم التأكد من مدى تحقيق الاهداف الرئيسة لتلك المشاريع والاستخدام الأفضل لها. وكانت فرضية البحث في إن وضع آلية واضحة لصياغة وتنفيذ عقود مشاريع البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) يساهم في نجاح تطبيق هذا النوع من العقود في البيئة العراقية ويساعد على تلافي المشكلات في تنفيذ تلك المشاريع، وان قيام المدقق بتقويم أداء مشاريع البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) يؤدي إلى بيان نقاط القوة والضعف ومدى نجاح هذه المشاريع ، ويساهم في عملية آتخاذ القرارات الرشيدة فضلاً عن إن وجود برنامج لتقويم أداء المشاريع التي تعمل وفق عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) يساعد المدقق في أداء مهمة التقويم لتلك المشاريع بما يتناسب مع خصوصيتها ، ويحقق الأهداف المرجوة من التقويم.

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">طه محسن عبد الله</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ. م. د. سالم عواد هادي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">ماجستير</td><td colspan="3">√ دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">دور الرقابة على مراحل الموازنة وأثره في تعزيز إجراءات المساءلة على وفق مؤشرات الاداء بحث تطبيقي في عينة من وحدات الانفاق الحكومي</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٤</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">تُعد الموازنة الخطة المالية التي تستخدمها الدولة لتسيير نشاط المرفق العام وتوجيه الاقتصاد العام بأتجاه تحقيق اهدافها المختلفة وأنَّ دور الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية للدولة يختلف تبعا للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ففي الازمات الاقتصادية تتدخل الدولة في توجيه الاقتصاد فتبرز اهمية الموازنة كأداة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة . ان دور الرقابة المالية يتمثل بالكشف عن مواطن الخلل والعيوب والاضرار بالمال العام والتأكد من ان ماتحقق مطابق لما خطط له واظهار نقاط الضعف في التنفيذ لغرض معالجة هذه الاخطاء ومنع تكرارها.

وتكمن مشكلة البحث في أن ضعف الدور الذي تؤديه الرقابة في وحدات الانفاق على مراحل الموازنة سوف يضعف القدرة على متابعة ومساءلة تلك الوحدات عن أوجه الانفاق ومستوياته لاحقاً بسبب المبالغة في وضع التقديرات من قبل معظم وحدات الانفاق وعدم اعتماد معايير علمية أوعملية في عملية الاعداد مما ينتج عنه وضع تقديرات لم تكن مدروسة بشكل جيد ولم تكن نابعة عن حاجة فعلية للوحدة مايسبب هدر واسراف في المال العام .

ويهدف البحث الى تقديم خلفية نظرية وعملية عن دور الرقابة على مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة ودورها في في تعزيز المساءلة من خلال التعريف برقابة الاداء لكونها وسيلة من وسائل دعم المساءلة مع تسليط الضوء على الجهات التي تقوم بالمساءلة والتعريف بدور الرقابة على مراحل الموازنة مع التعرف على المعايير المستخدمة في إعداد تقديرات الموازنة .</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="3">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="2">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="2">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="2">عارف الماس غائب</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="2">أ. د. عبد الصاحب نجم عبد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td colspan="2">مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">ماجستير | √ دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="2">تقويم المعالجات المحاسبية لعمليات فصل الشركات النفطية العامة وتدقيقها(برنامج مقترح) بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال / (شركة- عامة)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="2">٢٠١٤</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="2">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="2">النفط يحتل حيزاً كبيراً في دائرة الاهتمامات الاقتصادية والآستراتيجية نتيجة لميزات هذه المادة لكونها مصدراً رئيساً من مصادر الطاقة التي يعتمدها العالم ، فضلا عن كونها مادة أولية تدخل في كثير من المنتجات التحويلية، ونتيجة لوجود حالات فصل واستحداث شركات نفطية استخراجية في العديد من محافظات العراق وتحويل جزء من موجودات وممتلكات وآبار نفطية من الشركات القائمة إلى النفط المستحدثة ما يشكل الحاجة إلى وجود أسس محاسبية وتدقيقية واضحة لغرض ضمان تحويل تلك الموجودات والممتلكات والآبار بطريقة مقبولة محاسبياً وتدقيق عليها.
يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف منها تسليط الضوء على الشركات النفطية العامة لخصوصية عمل نشاط تلك الشركات وضخامة الموجودات والمعدات والآبار التي تمتلكها ، وتقويم المعالجات المحاسبية المتبعة في عملية فصل الشركات النفطية العامة وتحويل الموجودات والممتلكات بين الشركات القائمة والشركات المستحدثة ، مع اقتراح معالجات محاسبية تلائم عملية فصل الشركات النفطية العامة وتحويل الموجودات والممتلكات بين الشركات القائمة والشركات المستحدثة في قطاع النفطي الاستخراجي والإفصاح الملائم عن تلك العمليات ، وإعداد أنموذج لبرنامج تدقيق متخصص لعمليات فصل الشركات النفطية العامة يتم استخدامه من قبل المدقق في أداء مهمة تدقيق تلك الشركات .
ويتناول البحث مجموعة من المشكلات هي افتقار النظام المحاسبي الموحد إلى معالجات محاسبية لغرض فصل الشركات العامة أدى إلى استخدام معالجات محاسبية لا تستند إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وعدم وجود آلية محددة تشير بوضوح إلى المعالجات المحاسبية المتكاملة لعمليات فصل الشركات العامة في الصناعات الاستخراجية،مع عدم وجود برامج تدقيقية محلية متخصصة لتدقيق عمليات شطر الشركات العامة تساعد المدقق في إبداء الرأي في القوائم المالية للشركات التي تم فصلها. ولإيجاد الحلول الملائمة لمشكلات البحث قدم الباحث</td></tr>
</table>

	فرضيات البحث الآتية " توافر المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي الموحد ووجود إطار ملائم لغرض الإفصاح عن عملية فصل الشركات النفطية العامة وتحويل الموجودات والممتلكات بين الشركات القائمة والشركات المستحدثة تسهم في قياس وتقديم بيانات مالية كافية وقياس صافي نتيجة النشاط والمركز المالي بشكل سليم وموضوعي ومقبول محاسبياً، وضع برنامج تدقيق متخصص لفحص عمليات فصل الشركات العامة يساعد المدقق في إبداء الرأي في القوائم المالية للشركات التي تم فلصها".

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**عبير خالد احمد**			
أسم المشرف	**أ.د نزار فليح حسن البلداوي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**ويم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار إدارة مخاطر المشروع ومعايير الآيزو بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**في ظل عالم الأعمال اليوم الذي يواجه التحديات والمنافسة الشديدة نتيجة للتطور التقني والمعلوماتي السريع , توجب على المنظمات الإستجابة للمتغيرات من خلال تبني الأساليب الإدارية الحديثة التي تحد من آثار المخاطر وتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية كي يساهم في الكشف المبكر عن المخاطر والحد من النتائج السلبية المتوقعة . وجاء هذا البحث ليتصدى للمشكلة التي تواجه المنظمات التي لا زالت تتبع الأساليب التقليدية في أنشطتها الرقابية وعدم إلمام إداراتها والعاملين فيها بأهمية وجود إدارة للمخاطر ونظام رقابة داخلية يأخذ بنظر الإعتبار هذه المخاطر واقتصار عمل المدققين الداخليين على كشف المخالفات وعمليات الإحتيال والرقابة الروتينية للنشاط التشغيلي , في حين يتطلب اتباع آليات لتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية لمواجهة التحديات من خلال قيام المدققين الداخليين إعطاء ضمان على عمليات إدارة المخاطر وأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح وتقويم عمليات إدارة المخاطر .** **هدف البحث الى وضع إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية طبقاً لمفهوم إدارة مخاطر المشروع (ERM) ومعايير الآيزو الدولية الخاصة بإدارة المخاطر في هذا الإطار**				

	وآلية مقترحة لتقويمه من قبل قسم التدقيق الداخلي . **واستند البحث في جانبه التطبيقي الى إختبار فرضيته الرئيسة ومن خلالها الى ثلاث فرضيات فرعية الأولى مفادها تقويم نظام الرقابة الداخلية وفق الأسلوب التقليدي لا يساعد على الكشف عن المخاطر , والثانية تطبيق مكونات إطار إدارة مخاطر المشروع (ERM) ومعايير الآيزو ذات الصلة يساهم في الكشف عن المخاطر وتحقيق أهداف المنظمة , والثالثة تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق مكونات إطار إدارة مخاطر المشروع (ERM) ومعايير الآيزو ذات الصلة يساهم في الكشف عن نقاط القوة والضعف في هذا النظام وإتخاذ القرارات الرشيدة .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**نجلاء سادة حسون**			
أسم المشرف	**أ.د.علي حسين الدوغجي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الرقابة الداخلية في تحسين الواقع الصحي بحث تطبيقي في عينة من عقود الخدمة في دائرة صحة بغداد**			
السنة	**٢٠١٤**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يمتاز نظام الرقابة الداخلية بكونه صمام الأمان بالنسبة للأدارة العليا في الوحدات الاقتصادية لحماية** **الموجودات من الهدر وسؤ الاستخدام وتقديم البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقة ورفع الكفأة ومتابعة الالتزام بالقوانين والتعليمات. يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف منها تحسين كفاءة وفاعلية دور الرقابة الداخلية في عقود الخدمة في دائرة صحة بغداد/ الكرخ وتطوير دور الرقابة الداخلية في القطاع الصحي عموماً ولعقود الخدمة الصحية بشكل خاص لتحقيق الأهداف المنشودة، ووضع الحلول لمشكلة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية عند تعاقد الوحدات الحكومية مع الغير، ويضاف إلى ذلك الضعف إفتقار النظام المحاسبي الموحد للمعالجات المحاسبية الملائمة لهذه العقود وعدم توفر برنامج تدقيق داخلي لدى الرقابة الداخلية يستندون**			

	إليه في تنفيذ واجباتهم عند اجراء عملية تدقيق الايجارات استناداً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) مما يؤثر في سلامة وموثوقية تلك القوائم. **يتناول البحث مجموعة من المشكلات هي وجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية عند تعاقد الوحدات الحكومية مع الغير، وافتقار النظام المحاسبي الموحد للمعالجات المحاسبية الملائمة فضلاً عن عدم توافر برنامج تدقيقي لدى الرقابة الداخلية يستندون إليه في تنفيذ واجباتهم عن عملية تدقيق عقود الخدمة استناداً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) وخصوصية تلك العقود مما يؤثر في صحة وموثوقية البيانات المالية. ولايجاد الحلول الملائمة لمشكلات البحث قدمت الباحثة فرضية البحث الآتية: "أن وجود نظام رقابة داخلية فاعل وكفء في الوحدات الحكومية يقوم بضبط ومراقبة وتقويم كيفية تنفيذ عقود الخدمة الحكومية يؤدي معالجة نواحي الضعف والقصور والعمل على تفاديها مستقبلاً للنهوض بالية تنفيذ عقود الخدمة الصحية بالصورة الصحيحة ويسهم في المحافظة على المال العام وتحقيق المنافع الاجتماعية المتوخاة من هذه العقود".**